

## أبو حاتم السجستاني في ضوء المذكر والمؤنث

د. طارق الجنابي\*

هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ) البصريّ، الراوية، اللّغوي، المقرئ، المفسّر، المحدث، النحويّ .

أخذ عن شيوخ البصريين المشاهير وفيهم: أبو زيد الأنصاريّ (ت ٢١٠هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٣هـ)، ويعقوب بن إسحاق الحضرميّ (ت ٢٠٥هـ)، والأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) .

أمّا أنّه الراوية<sup>(١)</sup> فذلك المشهور المعروف، فهو الراوية العالم الشهير بالشعر واللغة، أمّا أنّه (اللّغوي)، فيدل عليه ما يتناقله الدارسون من أقواله في اللغة، وما ذكر له من كتب، ما طُبِع منها، وما فُقد: (فعلت وأفعلت)، و (الأضداد)، و (الفرق)، و (الإدغام)، و (المقصود والممدود)، و (المذكر والمؤنث)، وسواها<sup>(٢)</sup> .

وأمّا أنّه (المقرئ) فيؤكد كتابه في (القراءات) الذي كان يفخر به أهل

---

(\* باحث في علوم اللغة العربية من العراق .

(١) كان موضوعاً لرسالة الماجستير التي أعدها الدكتور سعيد الزبيدي .

(٢) ينظر: الفهرست: ٦٤ ، والثبّت المستقصي لآثار السجستاني في مقدمة تحقيق (فعلت

وأفعلت) .

البصرة، وما نقله عنه أبو بكر بن الأنباري في (إيضاح الوقف والابتداء)، وأبو جعفر النحاس في (القطع والائتناف) و (إعراب القرآن)، وابن جنبي في (المحتسب)، وكان له اختبار في القراءة<sup>(١)</sup>، وقد ترك في كتابه «ذكر حمزة والكسائي وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة...»<sup>(٢)</sup>، يعضده أخذه عن المقرئ المعروف (يعقوب الحضرمي) القرأة الثمانية، وتأليفه كتاب (اختلاف المصاحف).  
وأما أنه (المفسر) فيؤيده ما صنّفه في (إعراب القرآن)، وأخذه عن أبي عبيدة، والأحفش، وهو ما يشير إلى تمكنه من (النحو)، وإلا فكيف يُفسر إعرابه للقرآن يسبق به الطائفة الكريمة من العلماء الأفاضل الأئمة صنّفوا إعراب القرآن بعده، وقد نقلوا عنه أشياء جديرة بالقبول من الإعرابات من ذلك مثلاً:

١. أنه حكى عن عبد الله بن عمر ضمّ الكاف في (كذابا) في قوله تعالى ﴿بِآيَاتِنَا كَذَابًا﴾<sup>(٣)</sup>، ولكنّه أنكره إلا أن يكون جمع (كاذب) منصوباً على الحال، وتقديره: (وكذبوا بآياتنا في حال كذبهم)<sup>(٤)</sup>.

٢. سوّغ نصب (ربّ العالمين)، بمعنى (أحمد الله ربّ العالمين)، وأيده ابن كيسان، منكرًا للنصب على النداء، لثلا يكون كلامًا جديدًا<sup>(٥)</sup>.

(٣) المرشد الوجيز: ١٥٧.

(٤) المرشد: ١٥٢، وينظر: ٩٤ بشأن الأحرف السبعة من ١٣٠.

(٥) النبأ: (٢٨).

(٦) ينظر: المحتسب: ٣٤٨/٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢١.

ثم كيف نفسّر أنّ السيرافي<sup>(١)</sup> ذكر له كتاباً سمّاه الزبيديّ: (المختصر في النحو)<sup>(٢)</sup>، وقد عدّه الأول في الطبقة الثانية من النحويين البصريين، كما سلكه الثاني فيهم، وزعم أنّه روى علم سيبويه عن الأخفش، وكانت تُقرأ عليه كتب الأخفش فيردّها حسناً. وروى المبرّد أنّه قال: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين. ولا يستقيم مع هذا كُله ما نقله ابن خلكان<sup>(٣)</sup> من «أنّه لم يكن حاذقاً في النحو»، إنّ التلبّث عند كتابه المهمّ (المذكر والمؤنث)، وهو ثاني اثنين حجماً، وتفصيلاً، واستطراداً، والأول كتاب ابن الأنباري، أقول: إنّ التلبّث عند هذا الكتاب يُظهر آراء لأبي حاتم في النحو، فيها من العلم والاجتهاد ما لا مجال لموافقته بحال، ولكنّه لا يرقى إلى صنيع من شُغل بقضايا اللغة والرواية، وصادف هواه بها فصرفه عن النحو المحض إلّا ما سرى في مباحثه في هذا الميدان.

أمّا كتاب (المذكر والمؤنث) ونسخته النفيسة الفريدة التي جال فيها فكر المرحوم الأستاذ (نهاد جتين) وقلمه وأعدّها للنشر، فإنّه كان مصدرًا لطائفة من كتب التالين، أفاد منها أبو بكر بن الأنباري، ثم كانت من موارد (ابن سيده) في مخصّصه.

ومهما يكن من شيء، فإنّ في هذا الكتاب علمًا وافرًا وقفنا على ألوان منه في بحث سابق<sup>(٤)</sup> ونقف على ألوان أخرى من مسائل النحو، وقضايا اللغة.

(٨) أخبار النحويين البصريين: ٥٥.

(٩) طبقات النحويين واللغويين: ١٠٠.

(١٠) وفيات الأعيان: ٤٣١/٢.

(١١) ينظر: بحث (كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني) مجلة المجمع العلميّ

أولاً: من مسائل النحو

١. تحدّث عن التضادّ الجنسيّ في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فعزا إسقاط التاء من العدد مع المعدود المؤنث، وإثباتها مع المذكر إلى الخفّة والثقل؛ لأنّ جمع المؤنث ثقيل فحذفوا التاء من عدده؛ لئلا يجتمع ثقيلاً، لما كان المعدود مذكراً، والمذكر خفيف، أدخلوا في عدده التاء ليجتمع خفيف مع ثقيل فيعتدلاً.

وحين تحدّث عن تسمية أعلام الذكور بالأعداد، ذهب إلى منعها من الصرف، لحقتها التاء أم لم تلحقها؛ لأنّها سمّيت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً<sup>(١)</sup>، واستثنى من ذلك (ثمانى)، إذ زعم أنّها تُصرف صرف علة كما في (جوار)<sup>(٢)</sup>، وقال: «ولا تصرف في النصب، فتقول: رأيت ثمانى؛ لأنّه قد تمّ البناء وانفتح آخره، فتركت صرفه»<sup>(٣)</sup>.

٢. زعم أنّ النسب إلى الأعداد المركّبة يكون بإلحاق ياء النسب بجزأي العدد، فتقول في النسبة إلى (أحد عشر) و(اثني عشر): أحديّ عشريّ، واثنيّ عشريّ، كما نسبوا إلى (رامهرمز)، فقالوا راميّ هرزميّ، ومنه قول الشاعر:

---

العراقيّ، ج٣، م٣٥، ٢١٨، ونقف على ألوان أخرى من مسائل النحو، وقضايا اللغة.

(١٢) العدد عنده مؤنث لحقته التاء أم لم تلحقه.

(١٣) فيها رأيان: معاملتها معاملة المفرد المنقوص، أو معاملتها معاملة الجمع المتناهي، وقد

جمع بين الرأيين في حذف الياء رفعاً وجرّاً حملاً على المنقوص، إذ صورتها واحدة، فإذا

نُصب لم ينون، إذ تثبت الياء، فتكون معاملته معاملة غير المنصرف ينزع التنوين حسب.

(١٤) المذكر والمؤنث: ١١١.

## تَرْوَجُتُهُ رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ

بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ (١)

٣. لم يُجِز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، وهو مذهب للبصريين معروف، وأجازته الكوفيون\*، ولعل ذلك مقرون بالسماح، فالأول هو الكثير، وقياس البصريين على الكثير، وقد ارتضاه الكوفيون مع أنهم يرونه قبيحاً، وبذلك قرأ حمزة الزيات (٢)، والنخعي وقتادة والأعمش (٣): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (٤)، بعطف (الأرحام) على الضمير المجرور، وقرأ غيرهم بالنصب عطفًا على لفظ الجلالة، أو على محلّ (الهاء) (٥).

أما أبو حاتم فقد علل كراهة العطف على الضمير البارز في نحو: (الله ربّي وزيد) بأنه عطف على ضمير في موضع التنوين، والمضمر خفيف (٦)، فكانّ العطف لم يكن على شيء، وأنكر أيضًا العطف على الضمير المرفوع إلا بعد توكيده بضمير

(١٥) المذكر والمؤنث: ١١١ .

(١٦) السبعة في القراءات: ٢٢٦ .

(١٧) تفسير القرطبي: ٢/٥ .

(١٨) النساء: (١) .

(١٩) ينظر: مجالس العلماء: ٣٢٠-٣١٢. وهامشه، والمخصص: ١٧/١١٩ .

(٢٠) في المذكر والمؤنث لابن الأثير: ٦٤٩، والمخصص: ١٧/١١٩: «ألا تراهم

يقولون: الله ربّي وربّ زيد فيكرّرون؛ لخفاء المكني المخفوض، إذا وقع موقع التنوين .

رفع، نحو: (قام وأخوه)، وهو أيضًا مما ارتضاه الكوفيون وأباه البصريون<sup>(٣١)</sup>.  
وعلل أبو حاتم ذلك بعدم جواز العطف على خفي، والإضمار هنا خفي،  
فكأنه لم يكن، ومثل ب:

وَقُمْ أَنْتِ وَأَخُوكِ .

قال: «ويقبُح: قُمْ وَأَخُوكِ»<sup>(٣٢)</sup>، ولم يمثل بالضمير البارز نحو (قُمْتُ)  
و(قُمْتِ) وأمثالهما، ولو مثل بها لحملة - فيما يبدو - على ما ذكره في إعادة الجار لحنفة  
الضمير لا لحنفائه .

٤. أجاز الإضمار عن (كلا) و (كلتا) بالثنى، فيقال: كلاهما منطلقان، وكلتا  
منطقتان<sup>(٣٣)</sup> .

إذ الأصل في (كلا) و(كلتا) الإضافة إلى الاثني والإخبار عن واحد، فيقال:  
كلا أخويك كان قائماً، وكلتا المرأتين كانت جميلةً، وكلا الرجلين قائم، وكلتا المرأتين  
قائمة، ومنه قول الشاعر:

كلا يومى أمامة يومٌ صِدِّ وإن لم نأتمهما إلا للمامة<sup>(٣٤)</sup>  
وما ذهب إليه مذهب كوفي\* .

(٣١) فإذا أريد ذلك من غير توكيد لزم نصب ما بعد الواو على المعية .

(٣٢) المذكر والمؤنث: ١١١ .

(٣٣) المذكر والمؤنث: ١١٢ / ب .

(٣٤) ينظر: اللسان (كلا): ١٥ / ٢٢٨-٢٢٩ .

\* معاني الفراء: ٢ / ١٤٢-١٤٣ . والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٧٤ .

٥. أجاز أبو حاتم تأنيث المصادر المنعوت بها وجمعها، نحو: رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلةٌ، وقومٌ عدولٌ<sup>(١)</sup>، وهذا مما لم يُجزه البصريون، وأجازه الكوفيون معتمدين على السماع، والراجح عنده إلزام المصادر الأفراد والتذكير أبداً.

٦. أطلق جواز تذكير فعل الجمع وتأنيثه، قال: «وأما فعل الجميع المتقدم، فالتأنيث، والتذكير فيه معتدلان»<sup>(٢)</sup>، ومثل لذلك بـ:

قالت النساءُ، وقال النساءُ.

هبَّت الرياحُ، وهبَّ الرياحُ.

كثُرَت الحياتُ، وكثُر الحياتُ.

فلم يميّز بين جمعي التصحيح والتكسير، ولم يميّز بين المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي، إذ لكل من ذلك شأن في الجواز والوجوب عند النحاة<sup>(٣)</sup>.

أما الكوفيون فيجيزون تذكير الفعل وتأنيثه، وأشك أن يتابعهم أبو حاتم فيه لما عُرف به من حدة عصبية عليهم، وكرهته لهم<sup>(٤)</sup>، إلا أن يكون ذلك توافقاً محضاً.

---

(٢٥) المذكر والمؤنث: ١٢٢/ب، ونقل ابن سيده في (المخصص: ٣٢/١٧) جوازه. وقد ورد في شعر لبيد جمع (تَوْح) على (أنواح): قوما تنوحان مع الأنواح.

(٢٦) المذكر والمؤنث: ١٢٢/ب.

(٢٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٠/١.

(٢٨) نقل أبو الطيب اللّغوي في (مراتب النحويين: ١٦٠-١٦١) مقالة أبي حاتم: ((ويتحفّظ أحدهم مسائل النحو بلا علل، ولا تفسير، فيكثر كلامه عند من يختلف إليه، وإنّما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه...)).

وأما البصريون فيرون جوازه إذا كان الفاعل اسم جنس أو جمعاً مكسراً  
للمذكر صحيحاً فقد وجب التأنيث، وإذا كان جمعاً للمذكر صحيحاً وجب التذكير  
لسلامة المفرد<sup>(١)</sup>.

غير أنه يفهم من أمثله التي سبق ذكرها قصره جواز الوجهين على ما ذكر  
متابعة لأصحابه البصريين .

٧. أجاز البدل من الضمير في قوله تعالى ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>،  
و﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup>، ومثله :

تَبْرَأُ مِنْ دِمِ الْقَتِيلِ وَبَزَهُ      وَقَدْ عَلَقَتْ دَمَ الْقَتِيلِ إِزَارُهَا  
و:

وَسَوَدَ مَاءُ الْمَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ      كَلَوْنِ النَّوْرِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا<sup>(٤)</sup>  
فأعرب (إزار) بدلاً من الضمير في (علقت)، و(سار) بدلاً من الضمير في  
(أدماء).

وأوضح ذلك بقوله: «كأنه في التمثيل: وقد علقت دم القتيل المرأة إزارها، فإن  
قيل: أتبدل الثوب من المرأة، فالجواب: أي قد وجدت مثل هذا سهلاً في كلامهم،  
قالوا: سلب عبد الله ثوبه، فرفعوا (الثوب) على البدل منه، وسلبت جاريته إزارها؛

(٢٩) أوضح المسالك: ٣٥٩/١ .

(٣٠) المائدة: ٧١ .

(٣١) الأنبياء: ٣، وهو عند الأخفش (المعاني: ٢/٤١٠) على التفسير .

(٣٢) سارها، أي ساءها، وفيه حذف، والبيت وسابقه من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي .



فهذا مذهبي في هذا البيت. «<sup>(١)</sup>، وليس هذا من مذهبه هو حقاً، إلا من حيث التخريج، أما الإعراب فهو للأخفش<sup>(٢)</sup>.

٨. جعل نحو قوله : عَيْنُكَ وَالْأَنْفُ حَسَنَانِ

وَعَيْنُكَ وَالْأَنْفُ حَسَنٌ

على تقدير (حسنة) في الثانية خبراً محذوفاً عن (عينك)، استغناءً بخبر الثاني (الأنف).

وأجاز: عَيْنُكَ وَالْأَنْفُ حَسَنَةٌ، غَيْرَ الحذف من الثاني استغناءً بخبر الأول<sup>(٣)</sup>

٩. اختلف النحاة في إعراب (مخضّباً) في قول الشاعر:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مَخْضَبًا\*

فقال قائل منهم: أنه نعت لـ(كفّ)، و(كفّ) يجوز فيه التذكير والتأنيث، وهو وهم إذ (الكفّ) مؤنث بالإجماع، ولم يُنقل فيه التذكير، وذهب أبو حاتم وابن الأنباري إلى جواز أن يكون نعتاً لـ(رجل)، غير أن أبا حاتم انفرد بذكر وجهين آخرين، أولهما: أن التاء محذوفة على الترخيم في غير النداء، وهو مما يسوغ للشاعر،

(٣٣) المذكر والمؤنث: ١٧٩، وينظر: ١٩٣/ب. والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٦٦.

(٣٤) ينظر: مجالس العلماء: ١٣٠-١٣١، وينظر: بحث في اللهجات العربية ضمن (دراسات في اللغة والنحو: ١٧١).

(٣٥) المذكر والمؤنث: ١٥٢/ب، ١٥٣/أ.

\* للأعشى، ديوانه: ١١٥.

والثاني: أنّه حال من ضمير الفاعل في (يضمّم) و(الهاء) في (كشحيه)<sup>(٣٧)</sup>.

ثانياً: من قضايا اللّغة

### النوادر

النوادر جمع نادرة، وهو ما خرج من كلام العرب<sup>(٣٧)</sup>، وقد كان اللّغويون مشغوفين بتصيّد النوادر وإيداعها قراطيسهم، حتى لقد جمع منهم طائفة قدرًا كبيرًا وبنوا عليها مصنّفات، منهم أبو حاتم. ولم يُفْتُ بعض الأعراب أن يجمع منها شيئًا نافعًا كما صنع أبو مسحل الأعرابي، وأبو زياد الكلابي، وغيرهما، وصنع الصاغانيّ كتابًا فيما تفرّد به عدد من اللّغويين لمن ينقل عمّن سواهم<sup>(٣٨)</sup> وفي كتاب أبي حاتم شيء من تلكم النوادر أمثل لها:

قال أبو حاتم: «قالوا في حرف نادر: حضر القاضي امرأة، ولا يقاس مثل هذا خاصة» وذلك في معرض حديثه عن وجوب تأنيث فعل المؤنث الحقيقي<sup>(٣٩)</sup>،

---

(٣٦) المذكر والمؤنث: ١٥٢، وقد تأوّل أبو البركات الأنباري في (البلغة: ٧٠) إعرابه على النعت لـ(كفّ) حملاً على المعنى، إذ الكفّ في المعنى عضو. وينظر: المخصّص: ١٨٧/١٦.

(٣٧) في الصحاح (ندر): ٢/ ٨٢٤، أندر الشيء يندر ندرًا، سقط وشدّ، ومنه النوادر.

(٣٨) حقّقه عدنان الدوري باسم (الشوارد في اللّغة)، وفيه باب عن أبي حاتم من كتابه (تقديم المُفسد والمزال عن جهته من كلام العرب): ٢٦٢، ٢٦٦.

(٣٩) المذكر والمؤنث: ١٣٢/ ب.

وهذه الجملة ليست ممّا انفرد بروايته أبو حاتم، إذ وردت عند سيويه<sup>\*\*</sup>، غير أنّ ندورها، هنا، يعني خروجها على القاعدة المذكورة، وقد كانت من بضاعة النحويين واللغويين حين يتكلمون على باب تذكير الفعل وتأنيثه بالنظر إلى الفاعل .

١- أورد عن أبي زيد أنّ من العرب من يجمع أرضاً على (أراضٍ)<sup>(١)</sup> .

٢- يقال في خطاب الأثني: ها هي ذه، غير أنّ أبا حاتم روى عن أبي زيد أنّه سمع من أكثر من مئة نفس من الأعراب أنّهم يقولون: ها هو ذه<sup>(٢)</sup> .

٣- روى بيت جرير الضبيّ:

يا ضُبُعًا أَكَلْتَ آيَارَ أَحْمِرَةٍ      ففي البُطونِ وقد راحتِ قَرَاقِيرُ<sup>(٣)</sup>

على أنّ (ضُبُعًا) بضم الضاد والباء على الجمع ظنًّا<sup>(٤)</sup>، وأنكر ابن الأنباريّ هذه الرواية؛ إذ لم يورد أحد هذا البيت على الجمع<sup>(٥)</sup> .

٣- ظنّ السجستاني أنّ لحاق التاء بـ(اللَّبؤة) أنثى الأسد قد جاء من قولهم

\*\* الكتاب: (ط هارون): ٣٨ / ٢ .

(٤٠) المذكر والمؤنث: ١٧٧ / أ .

(٤١) المذكر والمؤنث: ٢٠٠ / ب .

(٤٢) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٤، والبُلغة: ٧٤ .

(٤٣) المذكر والمؤنث: ١٣١ / ب .

(٤٤) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباريّ: ٩٤، ونقل أنّ أبا زيد أنشده بضميتين، وأهل

الحجاز يجمعونه هكذا .

للأسد: اللبؤ، ثم ذهبت هذه اللغة ودرست<sup>(١)</sup>، وأنكر ابن الأنباري أنه لم يروه أحد من أهل اللغة بلاتاء<sup>(٢)</sup>.

وفيه أمران:

٤- أن أبا حاتم لم يجزم به، وإنما ذكره على الظنّ.

٥- وأن أبا حاتم قاسه على الأصل في أن التفريق بين المذكر والمؤنث يكون بالعلامة، غير أن هذا مما لم يقرّه الدرس الحديث، إذ يذهب الدارسون إلى أن اللغة كانت للمذكر لفظاً آخر، ثم كثرت ألفاظ التذكير والتأنيث، فجنحت اللغة إلى التفريق بالعلامة، وهذا يعني أن هذا الضرب من التفريق مستحدث في اللغة.

#### اللغات

لقد عني أبو حاتم بإيراد لغات القبائل، وله في ذلك معرفة حسنة، وأجمل ما ورد منها على النحو الآتي:

١. يقال للرجل (زوج)، وللمرأة (زوج)، وزاد: «ومن أهل الحجاز من يقول: الزوجة، وفلانة زوجة فلان»<sup>(٣)</sup>، والعبارة -هنا- قاصرة وموهمة، فقد أجمع اللغويون على أن (زوج) هي لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى، وبها نزل

---

(٤٥) المذكر والمؤنث: ١٣٢، والمخصّص: ١٦ / ١٠٠، وقد حُرّف أبو حاتم إلى أبي خالد،

وقال: ويمكن أن يكون اللبؤ جمع اللبؤة.

(٤٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٩.

(٤٧) المذكر والمؤنث: ١١٤ / أ.

القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى ﴿قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. أما زوجة، فهي لغة تميم وسائر العرب<sup>(٣)</sup>، ومنه قول الفرزدق، وهو من تميم:

وإنَّ الذي يمشي يُحرِّش زوجتي كماشٍ إلى أسدٍ الشَّرى يستبيلُها<sup>(٤)</sup>

ومن ثمَّ عاد أبو حاتم إلى بيان المسألة بياناً لا إيهام فيه، فقال: «الرجل والمرأة زوجان، وكلُّ واحد منهما زوج، وفي القرآن: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾<sup>(٥)</sup>، يعني (حواء)»، وقال: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾<sup>(٦)</sup> فهذه لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، والجمع أزواج، كما قالوا: أزواج النبي، وأهل نجد يقولون: زوجة، للمرأة، وأهل مكة والمدينة يتكلمون بذلك<sup>(٧)</sup>، وعنده أن أهل المدينة أفصح من أهل مكة؛ لقلة مخالطة الأعاجم لهم، ومن ثمَّ كانت أهل مكة يلحنون، وإن كانوا جميعاً أفصح من أهل العراق على كلِّ حال<sup>(٨)</sup>.

(٤٨) الأحزاب: ٣٧.

(٤٩) الأحزاب: (٥٩). و(أزواج) جمع (زوج) و (زوجة) تجمع على (زوجات).

(٥٠) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٩٥، ١٠٨.

(٥١) الديوان: ٦٠٥.

(٥٢) البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩.

(٥٣) النساء: ١.

(٥٤) المذكر والمؤنث: ١٤٨/ب.

(٥٥) المذكر والمؤنث: ٢٠٠/ب.

وخالصة الجمع بين القولين: لعلّ أبا حاتم كان يرمي إلى القول بأنّ أهل الحجاز يقولون (زوج) دون سائر العرب، ومنهم من يقول (زوجة).

٢. الدرع مؤنثة، وذكر أبو حاتم أنّ تميماً تذكره، واستشهد بقول أوس بن حجر

في صفة الدرع:

وَأَمْلَسَ صَوْلِيًّا كَنَيْهِ قَرَارَةً أَحْسَسَ بِقَاعٍ نَفْحَ رِيحٍ فَأَجْفَلَا (١)

ويقول أبي الأخرز الحِمّاني:

مُقَلَّصًا بِالذَّرْعِ ذِي التَّغْضُنِ (٢)

٣. لغة أهل الحجاز أنّ (صديق) يُراد بها المفرد والجمع والمؤنث، فيقولون:

حدّثني بعض صديقي، أي: أصدقائي (٣).

٤. جموع الأجناس، نحو: تمر، وبقر، ونحل، وواحدتها بالتاء، مذكرة عند أكثر

العرب، فيقولون: هذا تمر، وهذا بقر، وذكر أبو حاتم أنّ أهل الحجاز يؤنثون

بعض (٤) هذا ولا يقيسونه في سائره، فيقولون: هي البقر وهي النحل، وورد في

القرآن الكريم مؤنثاً، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي ﴿٥﴾ أُمَّةً

(٥٦) الديوان: ٦٤ .

(٥٧) المذكر والمؤنث: ١٤٨/أ، ب . وذهب الفراء: ٩٣ إلى أنّ درع الحديد أنثى، وعند المبرّد:

٩٦ أنّها تذكر وتؤنث .

(٥٨) المذكر والمؤنث: ١٢٤/أ .

(٥٩) (بعض) في عبارة أبي حاتم تدلّ على أكثر من واحد .

(٦٠) النحل: ٦٨ .

النحل، فيذكر ويؤنث<sup>(١)</sup>.

وملاك ما ذكره أبو حاتم أن كل جمع واحدته بالتاء مذكر، ويؤنث الحجازيون بعضه .

غير أن الفراء يعكس الأمر، ويقول: «إن أهل الحجاز يؤنثونه، وربما ذكروا والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون ذلك، وربما آثوا، والأغلب عليهم التذكير.»<sup>(٢)</sup>.

٥. السوق مؤنثة، ويذكرها بعض العرب<sup>(٣)</sup> والتأنيث أغلب عند الفصحاء<sup>(٤)</sup>.

٦. الصاع مذكر، ويؤنثه بعض أهل الحجاز، ويجمعونه على أصوع، وجمعه (أصواع)، و(صيعان)<sup>(٥)</sup>، وهذا معناه إجماع العرب إلا بعض أهل الحجاز على

---

(٦١) المذكر والمؤنث: ١٢٥/أ، ب .

(٦٢) المذكر والمؤنث للفراء: ١٠١ . ويرى المبرّد التذكير والتأنيث في الأجناس مطلقاً، فالتذكير على جعلها أجناساً، والتأنيث حملاً على معنى الجماعة، وبها ورد قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾، (المذكر والمؤنث للمبرّد: ٨٦-٨٧) والآيتان خاصتان بالنخل، وهو ما أطلق أبو حاتم فيه جواز الوجهين.

(٦٣) المذكر والمؤنث: ١٤٩ / أ .

(٦٤) المذكر والمؤنث للفراء: ٩٦ .

(٦٥) المذكر والمؤنث: ١٦٧ / ب .

تذكيره، غير أن الفراء يعكس الأمر، فيرى أن التأنيث لغة أهل الحجاز وبعض بني أسد، والتذكير لغة أهل نجد وأسد<sup>(١)</sup>، كما أن أبا حاتم جعل (أصوَع) هو الجمع القليل عند الحجازيين، وزاد الفراء عليه (أصع) التي عدّها أبو حاتم من لحن العامّة.

٧. الطريق مذكّر عند أهل نجد وأكثر العرب، وهو كذلك في القرآن الكريم، ويؤنّثه أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>، وربّما ذكّروه.

٨. بَوَع لغة في (الباع)<sup>(٣)</sup>

٩. الهوى مذكّر عند العرب إلاّ بني أسد فإنّهم يؤنّثونه، فيقولون: هذه هوى حسنة<sup>(٤)</sup>.

١٠. الهَيْف من أسماء الرياح، والهَوَف لغة<sup>(٥)</sup>.

١١. الفَوغَاء مذكّر ومؤنث لغتان<sup>(٦)</sup>.

١٢. الأفعى مؤنّثة في لغة تميم، ومذكّرة في لغة قيس<sup>(٧)</sup>.

---

(٦٦) المذكر والمؤنث: ٩٦.

(٦٧) المذكر والمؤنث: ١٦١/ب، وينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٨٧.

(٦٨) المذكر والمؤنث: ١٠٠/أ.

(٦٩) المذكر والمؤنث: ١٦٢/أ. وينظر: الفراء: ٨٧.

(٧٠) المذكر والمؤنث: ١٦٨/ب، والهَيْف: المارّة (رسالة في أسماء الرياح لابن خالويه:

٣٩٨).

(٧١) المذكر والمؤنث: ١٧٧/ب.



١٣. المنون مؤنثة، وقد يذكرها قوم ( ) .

١٤. المنجنون مؤنثة، والمنجنين لغة أخرى، أنشد الأصمعيُّ :

ومنجنين كالأتانِ الفارقِ ( )

١٥. الرَّخِل، بفتح الراء وكسر الخاء، هي الأنثى من أولاد الضَّان، ولغة تميم

(رِخْل) بكسر الراء وإسكان الخاء ( ) .

١٦. العَضُد، بفتح فضمّ، والعَضُد، بضمّتين، والعَضُد بفتح فسكون،

والعَضُد بضمّ فسكون، لغات، والأولى أفصحها ( )، ومثله (العَجَز) ( ) .

١٧. (هَلْمٌ) بلا علامة للتأنيث أو التثنية أو الجمع يخاطب بها الواحد والاثنتان

والجمع لغة أفصح العرب وأكثرهم، ولغة كثير من تميم: هَلْمٌ، وهَلْمًا، وهَلْمُوا، وفي

التأنيث: هَلْمِي، هَلْمًا، وهَلْمُمن، يشبهونه بالفعل المضاعف مثل باب (رَدٌّ) ( ) .

١٨. لغة العرب أنّ (ذو) من الأسماء الستة، يقولون: ذو أدب، وذو كرم،

---

(٧٢) المذكر والمؤنث: ١٥٥/ ب .

(٧٣) المذكر والمؤنث: ١٧١/ أ .

(٧٤) المذكر والمؤنث ١٧١/أ-١٧٢/أ .

(٧٥) المذكر والمؤنث: ١٦٣/ أ .

(٧٦) ١٤٥/ أ .

(٧٧) ١٥٣/ أ .

(٧٨) المذكر والمؤنث: ١٩٠/ ب-١٩١/ أ .

و«لغة لكثير من العرب: فلان ذو سمعت به، يريد الذي سمعت به»<sup>(١)</sup> أي : على الموصوليّة، وهي لغة طيّء.

١٩. (تيكم) لغة في (تلكم)، قال أبو حاتم: «وكان الرسول صلوات الله عليه يقول إذا دخل على عائشة رحمة الله عليها، وهي مريضة أيام الإفك، يقول: كيف تيكم، لا يزيد عليها. وهذه اللغة أيضًا ليست في القرآن، وهي اللغة البالغة المشهورة»<sup>(٢)</sup>.

٢٠- فصّ الخاتم مفتوح والكسر لغة فيما ذكره أبو زيد<sup>(٣)</sup>.

الكرش، مفتوحة الكاف مكسورة الراء، قال: «وقد يُسكّن قوم الراء، ويكسر الكاف، وهي لغة من لم يسمع الكلام»<sup>(٤)</sup>.

لحن العامّة<sup>(٥)</sup>

وكان أبو حاتم يشير إلى ما يسمّيه اللغويون بـ (لحن العامّة) ممّا يغلط فيه غير الفصحاء أو الذين لانت ألسنتهم، وهو قد وضع كتابه في الأصل بُغية تقويم

(٧٩) ١٩٣/ب-١٩٤/أ.

(٨٠) ١٩٠/أ.

(٨١) ١٣٩/ب، وابن الأنباري: ١٩٥-١٩٦.

(٨٢) ١٤٢/أ.

(٨٣) إنّ لأبي حاتم كتابًا في (لحن العامّة) ذكره الزبيدي في صدر كتابه (لحن العامّة) من

٣٥ (ط عبد العزيز مطر)، ووجد أنّ ما أورده من (لحن العامّة) نذير بإزاء ما جاء به من

تفسير الغريب، وتصريف الأفعال، وتوجيه اللغات، وهو إلماح إلى علم الرجل، وينظر:

من ٣٧، ٣٨، ٤٤، ٥٦، ٥٨، ٧٠، ١٢٨، ١٣٨، ١٣٩، ١٧٧، ١٨٣.

اللسان أن يزيغ أو يلتوي، فمما أشار إليه :

١. ذكر أن تصغير (عين) يكون على (عُيينة)؛ فالياء أصلية، وألحقت التاء؛ لأنّ الاسم ثلاثي مؤنث، وكانت العامة تنطقها (عُوينة) توهماً بأن أصل الياء واو، ومثله تصغير (عيب) على (عُيب) لا (عُوب) (١).

٢. وذكر أن (الظُفر) بضمّ الظاء والفاء هو الفصيح، ويجوز إسكان الفاء، ولا تُكسر الظاء قطّ في فصيح الكلام، وهو ما تصنعه العامة (٢).

٣. جعل السجستاني جمع (صواع) على (أصع) مما تُخطئ فيه العامة، لأنّ الجمع عنده: أصواع، وصيعان، وأصوع (٣)، غير أنّ الفراء يرى صوابه (٤)، وهو في مذهب ابن الأنباري صحيح قياساً على (أبار) و (أبار) وما بينهما من القلب المكاني، وإن لم يكُ مسموعاً عند العرب (٥).

٤. وذكر أن العامة تظنّ أنّ (السُّوقَة) و (السُّوق) من (السُّوق) وليس الأمر كذلك (٦)، إذ السُّوقَة الرعيّة التي تُساس، ومن لا سلطان له، وهو ممّا يستوي فيه

(٨٤) ينظر: المذكر والمؤنث: ١٣٩ / أ.

(٨٥) المذكر والمؤنث: ١٥٠ / ب. وينظر: لحن العامة للزبيدي: ١٠٧، ويقال له: أظفور، أيضاً.

(٨٦) المذكر والمؤنث: ١٦٧ / ب.

(٨٧) المذكر والمؤنث: ٩٦.

(٨٨) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٥٧.

(٨٩) المذكر والمؤنث: ١٤٩ / أ.

- المفرد والجمع، والمذكر والمؤنث، وقد يُجمع على (سوق) (١).
٥. لا يقال: رِخْلَةٌ، وهي أنثى أولاد الضأن، بالتاء وكسر الراء وسكون الخاء، لأنها لغة المخطئين من العامة، إنما هي رِخْلٌ، بفتح فكسر (١) على لغة أكثر العرب.
٦. يقال في خطاب الرجل: أعطيتكهُ، وفي خطاب المرأة: أعطيتكِهُ، وتقول العامة بالكوفة: أعطيتكاه، وأعطيتكيه (١)، ويقصد به إشباع الفتحة والكسرة، وذلك عنده مرفوض؛ لأن الكسرة علامة التأنيث (١)، كما أن الفتحة علامة التذكير.
٧. يقال في خطاب البعيد: ذاك، وذلك في التذكير، وعليهما تجري أخواتهما باللام وبدونها، غير أن أبا حاتم يرى أن (ذاك) بلا لام وأخواته مما أولعت به العامة، وفي القرآن كله: ذلك، وذلكما، وذلكم، ونحوها باللام (١).
٨. وفي خطاب الأنثى (تلك) والعامة تقول (ذيك)، وهو خطأ عند أبي حاتم، قال: «وكان العامة بالخطأ أولع، وعليه أشد اتفاقاً.» (١).

#### في الدلالة

عني أبو حاتم عناية بالغة في كتابه بإيضاح دلالة الألفاظ، وتغيّر هذه الدلالة تبعاً لما يطرأ على المفردة من زيادة أو تبدل في البناء، وهو يُكثّر من الإتيان بالأمثلة

(٩٠) اللسان (سوق): ١٧٠ / ١٠.

(٩١) المذكر والمؤنث: ١٦٣ / أ.

(٩٢) المذكر والمؤنث: ١٩٢ / أ.

(٩٣) المذكر والمؤنث: ١٩٧ / أ.

(٩٤) المذكر والمؤنث: ١٨٩ / أ.

(٩٥) المذكر والمؤنث: ١٩٠ / أ.

وبالشواهد من القرآن الكريم والشعر، ومما تحدّث فيه فأطال: «نعت المؤنّث بما لا يشركه فيه المذكر»<sup>(١)</sup>، كالصفات التي ترد على وزان (فاعل) نحو (قاعد وقاعدة)، (طالق وطالقة)، وعلى وزان (مُفْعِل) نحو (مرضع ومرضعة) و (مطفل ومطفلة)، وعلى وزان (فَعِيل) نحو (عقيم).

من ذلك :

١. وناقاة عائد للحديثة التّاج<sup>(٢)</sup>.
٢. وقالوا: امرأة طاهر للتي طهرت من الحيض، فإن أردت من طهارة الخلق والوضوء، قلت: طاهرة.
٣. ويقال للمرأة: آمت تميم أيّما، إذا مات زوجها، وكذلك الرجل إذا مات امرأته.
٤. وامرأة تَفَلّة، إذا تركت الطيب، وقد تفلت تَفَلّاً، وفي الحديث: «يخرجن إلى المسجد تَفَلان»<sup>(٣)</sup>.
٥. وأتن ملمع، إذا أشرف ضرعها للولاد<sup>(٤)</sup>.

وقد وقف في مواضع كثيرة عند ظاهرة الترادف - وإن لم يُسمّها - انطلاقاً من حديثه عن المعاني التي تخرج إليها اللفظة التي يذكرها في سياق التذكير والتأنيث،

---

(٩٦) المذكر والمؤنث: ١١٦/أ، ١٢١/ب .

(٩٧) الإبل للأصمعيّ (الكنز اللغوي): ١٤٥ .

(٩٨) غريب الحديث لابن الجوزي: ١/١٠٩، وتخريجه في الهامش، والحديث فيه «وليخرجن تَفَلان» .

(٩٩) والإلماع في الإبل، والإنسان أيّضاً. ينظر: الإبل وخلق الإنسان للأصمعيّ (الكنز اللغوي): ١٤١، ١٥٨ .

وفي ذلك ما فيه من النفع والبيان. ومن ذلك :

أ. ذكر (العُقَاب) وهو طائر في المؤنث الذي لا يذكر بحال، ثم أورد المعنيين اللذين تخرج إليهما، وهما: الحجر النادر<sup>(١)</sup> من وسط البئر، والراية<sup>(٢)</sup>. وقد جاء في (العين)<sup>(٣)</sup> «العلم الضخم تشبيهاً لها بالطائر»، وأنها «مرقّى في عرض جبل، وهي حنجرة ناتئة ناشزة...»، وقيد صاحب القاموس<sup>(٤)</sup> المعنيين بأنه الحجر الناتئ في جوف البئر يخرق الدلو، وأنه راية النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا مطلق الرايات، غير أن ما ذكره الجوهري في الصحاح<sup>(٥)</sup> هو ما ذكره أبو حاتم.

ب. وذكر أيضاً معاني أخرى للصقر<sup>(٦)</sup>، وهو طائر، مذكر، وهي: الصقر من الدبس، ووقع الحديد على الحجارة، ووقع الشمس، وفي (العين)<sup>(٧)</sup> أن الصقر من الجوارح، وأنه شدة الوقع، وأنه «ما تحلب من العنب والتمر من غير عصر، وما مصل من اللبن». وقد ورد المعنيان الأول والثالث في (القاموس)<sup>(٨)</sup>، ولم يرد المعنى الثاني

---

(١٠٠) أي: الظاهر، الناتئ.

(١٠١) المذكر والمؤنث: ١٦٦/أ.

(١٠٢) ١٨١/١.

(١٠٣) القاموس: (عقب).

(١٠٤) الصحاح (عقب): ١٨٧/١.

(١٠٥) المذكر والمؤنث: ١٦٦/ب.

(١٠٦) العين: ٧/٥.

(١٠٧) ينظر: القاموس (سقر) و (صقر).

في معاني (الصقر)، غير أن صاحب التاج<sup>(١)</sup> قال، وهو يذكر (الصاقور الفأس العظيمة التي لها رأس واحد دقيق تكسر به الحجارة، وهو المعول أيضًا وقال في موضع آخر، وهو يتحدث عن (السقار)<sup>(٢)</sup>: قيل: «هو اللعان لغير المستحقين والصاد أكثر، سُمي بذلك؛ لأنه يضرب الناس بلسانه من (الصقر)، وهو ضربك الصخرة بالصاقور، وهو المعول.»، وما ذكره صاحب التاج هو ما نقله صاحب الصحاح<sup>(٣)</sup> عن عمرو بن العلاء والأصمعي، ويبدو أن (الصاقور) هو المأخوذ اشتقاقًا من الصقر، لا الصقر مأخوذ من الصاقور، وبذا كان لأبي حاتم فضل التقدم في ذكر المعنى الأصل، وإن كان مسبوقًا بها ورد في (العين) واضحًا من غير لبس، فالصقر: شدو الوقع، والصاقورة: المطرقة<sup>(٤)</sup>، والمعاني كلها راجعة إلى الأول.

ج- وحين تحدث أبو حاتم عن تأنيث (الأرض) عرج على ما تخرج إليه من معانٍ، وهي: أرض الدابة، وهو ما يلي حوافرها من الأرض، وضرب من الزكام يصيب منه الإنسان دوارًا، ومصدر الأرض، أي الذي أكلته الأرضة<sup>(٥)</sup>.  
وقد وردت هذه المعاني في (العين)<sup>(٦)</sup> و(الصحاح)<sup>(٧)</sup>، ولكن باختلاف:

(١٠٨) التاج (صقر): ٣/ ٣٣٩ .

(١٠٩) التاج (سقر): ٣/ ٢٧٢ .

(١١٠) الصحاح (صقر): ٢/ ٧١٥ .

(١١١) العين: ٥/ ٦٠ .

(١١٢) المذكر والمؤنث: ١٧٧/ أ، ب .

(١١٣) المذكر والمؤنث ٧/ ٥٦ .

(١١٤) الصحاح (أرض): ٣/ ١٠٦٤، وقال أيضًا قوائم الدابة، ولم يقل: (من الأرض) كما

د. فالأرض عند الخليل والجوهري تأتي بمعنى الرعدة، وتأتي بمعنى الزكام، فهما معنيان، وعند أبي حاتم هو الزكام الذي يصيب الإنسان منه دوار، وهو معنى واحد، وثمة تفاوت مهم بين المعنيين .

. استشهد الجوهري على المعنى الأول، وهو النفضة والرعدة، بقول ابن عباس: «أزلزلت الأرض أم بي أرض» (١)، واستشهد به أبو حاتم على الدوار الناتج عن الزكام، ولعل استشهد أبو حاتم قد جاء في موضعه .

#### من مسائل التصريف

وردت في كتاب (المذكر والمؤنث) مسائل تصريفية عن بعض ما استطرده إليه أبو حاتم من فوائد نافعة أثرت ذكر عدد منها لاستكمال ملامح الصورة العلمية للرجل في كتابه:

١. ذهب إلى أن زنة (مُفْعِل) للإناث تدل على أن الفعل خاص بها لا شركة للمذكر فيه، نحو (مُتِمِّم) لمن كانت ذات توأمين أو أكثر، ومثله: مُذَكِّر، ومَذْكَار، ومُؤَنِّث، ومِئْثَات، إذا كانت أم ذكر أو أنثى، أو كان من عاداتها أن تلد الذكور أو تلد الإناث (٢).
٢. أورد زنة (فَعِيل) جمعًا، فقد ذكر أن من جموع (مَعْرِي)، وهو اسم جنس جمعي (مَعْرِيًّا) (٣).

قال أبو حاتم، وهو ما ذكره صاحب التاج (أرض): ٤ / ٥، وفي العين أنه حافر .

(١١٥) غريب الحديث لابن الجوزي: ١٩ / ١، وفيه: أي: رعدة .

(١١٦) المذكر والمؤنث: ١١٨-١١٩ . وقد أشار الفراء في (المذكر والمؤنث: ٦٥) إلى صيغة

(مُفْعِل) بالتاء؛ لأنه وصف خاص بالإناث. وعليه سائر الباب .

(١١٧) المذكر والمؤنث: ١٦٥ / أ .